



## أكثر من ٨٠٠ ضبط جرائم معلوماتية معظمها لشباب من فئات عمرية تحت ٢٥ سنة الحمد: لم يتم التحقيق مع أي إعلامي محترف أو بقضايا تتعلق بحرية الرأي

◀ الخن: يمنع تفتيش منزل الصحفي وتوقيفه إلا في الجرم المشهود

◀ عبد النور: الكثير من الإعلاميين لم يقرؤوا القوانين الخاصة بالإعلام!

محمد منار حميجو

أعلن رئيس قسم الأدلة الرقمية في فرع مكافحة الجرائم المعلوماتية في وزارة الداخلية دياب الحمد عن تنظيم أكثر من ٨٠٠ ضبط بحق مخالفيين معظمها لفئات عمرية تحت ٢٥ سنة، مؤكداً أن هناك أطفالاً يديرون صفحات فيسبوك وصل عددها متابعيها لنحو ٥٠ ألف شخص. وعقدت جريمة الثورة أمس ندوة للتعريف بقانوني إحداث محاكم مختصة بالجرائم المعلوماتية الذي صدر أخيراً إضافة إلى التعريف بقانون تنظيم التواصل على الشبكة ومكافحة الجرائم المعلوماتية بحضور رؤساء تحرير الصحف الرسمية وعدد كبير من الإعلاميين.

وفي كلمة له بالندوة أعلن الحمد أنه لم يتم التحقيق مع أي إعلامي محترف، وكل القضايا مع ناشرين على صفحات فيسبوك غير مختصة أو إعلاميين غير مرخصين، مضيفاً: لم يحقق معهم في قضايا تتعلق بحرية الرأي بل بالذم والفرح والتشهير والمعلومات غير الصحيحة. وكشف الحمد أن عدد الضبوط في العام الحالي بلغت نحو ٢٤٣ بينما في العام الماضي بلغت ٥٩٢ ضبطاً جميعها تتعلق بالفرح والذم والتشهير والتهديد بالقتل ونشر معلومات خاطئة والنصب والإحتيال والقمار عبر الإنترنت وتداول سعر الصرف عبر الشبكة على صفحات فيسبوك وهذا يعتبر جريمة. وأكد حمد أن تنظيم ٣٨ ضبطاً متعلقة بالإساءة لرموز الدولة كلها جاءت نتيجة شكاوى عبر المؤسسات، ضارباً مثلاً أنه حالياً يتم التحقيق بقضية حول إنشاء صفحة مزورة باسم أحد الوزراء -من دون أن يحدد اسمه- وأنه لم يقوض بإنشائها.

وأكد الحمد أن الجرائم المتعلقة بالإعلام هي جزء بسيط من الجرائم المعلوماتية وحتى إنها تنحصر بالذم والفرح وانتهاك الحياة الخاصة. وأضاف الحمد: فكرة التوجه نحو إصدار قانون في الجريمة المعلوماتية بدأت منذ عام ٢٠٠٨ حينما قتل صحفي عراقي غير مرخص له بالعمل في سورية وهو ناشط على الشبكة،

مضيفاً: عند التفتيش العادي وجدنا عدداً من الحواسيب وعند تفتيشها تبين أنه يوجد فيها معلومات كثيرة. وأكد الحمد أن الصعوبة التي تواجه العمل التطوير السريع، موضحة: حينما صدر القانون في عام ٢٠١٢ كانت الأجهزة المستخدمة بسيطة ومقتصرة على المكالمات والرسائل بينما اليوم انتشرت الأجهزة الحديثة التي تحتوي على ذاكرة كبيرة وعلى كم هائل من المعلومات. وبالتالي تحتاج إلى أسابيع للبحث عن المعلومة. وأضاف الحمد: من الصعوبات أيضاً ما يتعلق بالشبكة، ضارباً مثلاً أن شخصاً أنشأ صفحة من ألمانيا من الصعب ضبطه باعتباره خارج البلاد.

وفيما يتعلق بالإجراءات التي يتخذها الفرع في تنظيم الضبط أكد الحمد أنه في معظم الأحيان يتم التعامل مع منشئي صفحات على فيسبوك غير معروفين وغير إعلاميين، موضحة أنه يتم تقديم شكوى عبر النائب العام ومن ثم يتم التحقيق الفني لمعرفة منسئ الصفحة ومن ثم تحويله إلى القضاء.

من جهته قال عضو إدارة التشريع في وزارة العدل طارق الخن: لو كتب إعلامي مقالاً على موقع جريدة الوطن أم الثورة الإلكتروني بشكل جرم فدح ودم، متسانلاً: تحت أي مظلة قانون



يندرج، وهل يطبق على الإعلامي قانون الإعلام أم مواد قانون الجريمة المعلوماتية؟ وفي كلمة له بالندوة أوضح الخن أنه لا بد من توافر شرطين لتطبيق قانون الإعلام على الإعلامي، الأول يجب أن يكون إعلامياً وفق ما عرفه قانون الإعلام، والثاني أن يكون الموقع احترافياً وذلك إما أن يكون مهنيًا أو ربحياً. وأشار الخن إلى الأحكام الخاصة بالإعلامي والتي تندرج تحت أربعة بنود، الأول حصانة الإعلامي ما عدا في الجرم المشهود وبالتالي يطبق عليه قانون الإعلام حينما يكون الجرم متعلقاً بمهنته، ضارباً مثلاً إذا تسبب الإعلامي بإعلامي يسأل عن نقل المعلومة الخاطئة، ويبدو أن قصد المشرع أن يكون الصحفي مهنيًا. نصت عليه المادة ٢٣ من قانون الإعلام، لافتاً إلى أن الإعلامي يسأل عن نقل المعلومة الخاطئة، ويبدو أن قصد المشرع أن يكون الصحفي مهنيًا. ولفت الخن إلى أن النقطة الرابعة المتعلقة بالأحكام الخاصة بالإعلامي الاختصاص الإداري في وزارة الاتصالات رانيا أبو أسعد أنه تم وضع قانون تنظيم التواصل على الشبكة ضمن حزمة تشريعات نسميها في الوزارة (حزمة تشريعات القضاء السرياني)، كاشفة عن مشروع جديد لحفظ البيانات الخاصة وفي كلمة لها أضافت أبو أسعد: أكدت أبو أسعد أن تعدد التشريعات يعود إلى طبيعة الأشياء فهناك قانون خاص باحتاد الصحفيين وآخر للإعلام والقانون لتنظيم التواصل على الشبكة.

مضيفاً: عند التفتيش العادي وجدنا عدداً من الحواسيب وعند تفتيشها تبين أنه يوجد فيها معلومات كثيرة. وأكد الحمد أن الصعوبة التي تواجه العمل التطوير السريع، موضحة: حينما صدر القانون في عام ٢٠١٢ كانت الأجهزة المستخدمة بسيطة ومقتصرة على المكالمات والرسائل بينما اليوم انتشرت الأجهزة الحديثة التي تحتوي على ذاكرة كبيرة وعلى كم هائل من المعلومات. وبالتالي تحتاج إلى أسابيع للبحث عن المعلومة. وأضاف الحمد: من الصعوبات أيضاً ما يتعلق بالشبكة، ضارباً مثلاً أن شخصاً أنشأ صفحة من ألمانيا من الصعب ضبطه باعتباره خارج البلاد.

وفيما يتعلق بالإجراءات التي يتخذها الفرع في تنظيم الضبط أكد الحمد أنه في معظم الأحيان يتم التعامل مع منشئي صفحات على فيسبوك غير معروفين وغير إعلاميين، موضحة أنه يتم تقديم شكوى عبر النائب العام ومن ثم يتم التحقيق الفني لمعرفة منسئ الصفحة ومن ثم تحويله إلى القضاء.

من جهته قال عضو إدارة التشريع في وزارة العدل طارق الخن: لو كتب إعلامي مقالاً على موقع جريدة الوطن أم الثورة الإلكتروني بشكل جرم فدح ودم، متسانلاً: تحت أي مظلة قانون

يندرج، وهل يطبق على الإعلامي قانون الإعلام أم مواد قانون الجريمة المعلوماتية؟ وفي كلمة له بالندوة أوضح الخن أنه لا بد من توافر شرطين لتطبيق قانون الإعلام على الإعلامي، الأول يجب أن يكون إعلامياً وفق ما عرفه قانون الإعلام، والثاني أن يكون الموقع احترافياً وذلك إما أن يكون مهنيًا أو ربحياً. وأشار الخن إلى الأحكام الخاصة بالإعلامي والتي تندرج تحت أربعة بنود، الأول حصانة الإعلامي ما عدا في الجرم المشهود وبالتالي يطبق عليه قانون الإعلام حينما يكون الجرم متعلقاً بمهنته، ضارباً مثلاً إذا تسبب الإعلامي بإعلامي يسأل عن نقل المعلومة الخاطئة، ويبدو أن قصد المشرع أن يكون الصحفي مهنيًا. نصت عليه المادة ٢٣ من قانون الإعلام، لافتاً إلى أن الإعلامي يسأل عن نقل المعلومة الخاطئة، ويبدو أن قصد المشرع أن يكون الصحفي مهنيًا. ولفت الخن إلى أن النقطة الرابعة المتعلقة بالأحكام الخاصة بالإعلامي الاختصاص الإداري في وزارة الاتصالات رانيا أبو أسعد أنه تم وضع قانون تنظيم التواصل على الشبكة ضمن حزمة تشريعات نسميها في الوزارة (حزمة تشريعات القضاء السرياني)، كاشفة عن مشروع جديد لحفظ البيانات الخاصة وفي كلمة لها أضافت أبو أسعد: أكدت أبو أسعد أن تعدد التشريعات يعود إلى طبيعة الأشياء فهناك قانون خاص باحتاد الصحفيين وآخر للإعلام والقانون لتنظيم التواصل على الشبكة.

مضيفاً: عند التفتيش العادي وجدنا عدداً من الحواسيب وعند تفتيشها تبين أنه يوجد فيها معلومات كثيرة. وأكد الحمد أن الصعوبة التي تواجه العمل التطوير السريع، موضحة: حينما صدر القانون في عام ٢٠١٢ كانت الأجهزة المستخدمة بسيطة ومقتصرة على المكالمات والرسائل بينما اليوم انتشرت الأجهزة الحديثة التي تحتوي على ذاكرة كبيرة وعلى كم هائل من المعلومات. وبالتالي تحتاج إلى أسابيع للبحث عن المعلومة. وأضاف الحمد: من الصعوبات أيضاً ما يتعلق بالشبكة، ضارباً مثلاً أن شخصاً أنشأ صفحة من ألمانيا من الصعب ضبطه باعتباره خارج البلاد.

من جهته قال عضو إدارة التشريع في وزارة العدل طارق الخن: لو كتب إعلامي مقالاً على موقع جريدة الوطن أم الثورة الإلكتروني بشكل جرم فدح ودم، متسانلاً: تحت أي مظلة قانون

التحقيق بقضية

إنشاء صفحة مزورة

باسم وزير

صفحات فيسبوك

يديرها أطفال يتابعها

أكثر من ٥٠ ألف شخص

وأشارت أبو أسعد إلى تهيئة وتدريب عدد من القضاة في مجال الجرائم المعلوماتية وبالتالي أصبح هناك إمكانية لإحداث محاكم مختصة في هذا المجال.

ورأى معاون وزير الإعلام أحمد ضوا أنه تم وضع قانون خاص بالجرائم المعلوماتية نتيجة اتساع المشاكل في هذا الموضوع، مضيفاً: هذا القانون مهم جداً.

مداخلات وأجوبة

أثار العديد من الحاضرين عدة نقاط منها أنه في حال تم نشر مقال يحتوي أي شيء مسيء على صفحة فيسبوك وتم حذفه خلال فترة قصيرة فهل يحاسب الناشر على ذلك؟

وأجاب الحمد على هذه النقطة بقوله: في حال صور الشاكي الصفحة فإن فرع مكافحة الجريمة المعلوماتية ينظم الضبط بالواقعة والخيار يعود إلى القاضي.

ومن الطروحات: هل يحق للصحفي نشر معلومات في الدعاوى المنظورة في القضاء؟ أجاب الخن: لا يحق له في الدعاوى المنظورة لدى قضاة التحقيق والإحالة بينما يحق له في الجنائيات باعتبار أنها محاكم علنية.

وتساءل أحد الحضور عن كيفية التعامل مع الصحفي في حال قدمت بهقه شكوى؟ أجاب الحمد: في بعض الأحيان ترسل مندوباً من فرع المعلومات إلى مؤسسة الصحفي لأخذ إفادته، والتعامل في كل الحالات يكون لطيفاً معه.

وطرح أحد الحضور وضع آليات لضبط وسائل التواصل الاجتماعي مثل الواتس أب وأجاب أبو أسعد: حجب وسائل التواصل الاجتماعي أمر غير صحيح وإن بعض الدول مثل الإمارات حجبت الواتس أب لضرورة اقتصادية.

كما تساءل آخر عن تعدد التشريعات الخاصة بالجرائم المعلوماتية، فأكدت أبو أسعد أن تعدد التشريعات يعود إلى طبيعة الأشياء فهناك قانون خاص باحتاد الصحفيين وآخر للإعلام والقانون لتنظيم التواصل على الشبكة.

## العدل في مجلس الشعب.. النواب: إنهاء السمسرة وابتزاز المواطنين في أروقة المحاكم

### الشعار: مجلس القضاء الأعلى سيحاسب أي قاض يثبت تقصيره أو تقاضيه أي مبالغ مالية

هناء غانم

ضياح حقوق المواطنين، مؤكداً ضرورة إحداث محاكم تختص بقضايا الإرهاب في المحافظات على حين دعا البعض إلى أن تبقى محكمة قضايا الإرهاب مركزية، وتأكيد صيانة القصور العدلية وترميمها في المحافظات والحد من ظاهرة السمسرة وابتزاز المواطنين من ضعاف النفوس في أروقة المحاكم ومحاسبة القضاة المقصرين.

كما طالبوا بعدم فرز أي من خريجي المعهد العالي للقضاء للعمل كقضاة أو تحقيق كونه لا يتمتعون بالخبرة الكافية وإجراء المسابقات بشكل دقيق

وشفاف وتدريب القضاة في المعهد العالي للقضاء بشكل مكثف واختيار الكفاءات للنهوض وتنحسين وتدريبهم في الكفاءات في مجالات المؤسسة، نافية وتخصيصهم بمساكن وتشميل عائلاتهم بالأتامين الصحي.

وأشار النواب إلى ضرورة رفع مستوى التعاون بين الوزارة والمحاكم وفروعها في المحافظات وتلقيب وتوضيح التشريعات القضائية ولا سيما التشريع العقاري وتعديل قانون أصول المحاكمات المدنية ليكون قانوناً عسرياً وحضارياً، داعين إلى العمل لتعزيز الثقة بالجهاز القضائي ورفع أقسام الشرطة بقضاة النيابة عامة لتسهيل العمل القضائي وحصر إصدار وكف مذكرات البحث عن طريق القضاء حكماً وليس من مراكز الشرطة والمخافر.



وأشار الشعار إلى أن الوزارة تسعى بالتعاون مع وزارة الإسكان والأشغال العامة إلى تخصيص الوزارة بقطعة أرض لإقامة مساكن للقضاة عليها، وعن التأمين الصحي بين الوزير أنه في حال وافق القضاء على زيادة مبلغ التامين الشهري المحسوم على رواتبهم إلى ٥٠٠ ليرة سيتم عندما رفع مستوى الخدمات الطبية المقدمة لهم بما يتلاءم مع هذا المبلغ. وطالب النواب بصوررة إيجاد حل لمشكلة التفاوت في رواتب القضاة وتوضيح الخطوات التي أنجزتها الوزارة في برنامج الإصلاح القضائي وتسريع عملية عقد الجلسات في المحاكم للنظر في الدعاوى القضائية وتسريع البت بها وعدم المماطلة التي تؤدي غالباً إلى

بالاستمرار بإصدار قوانين إحداث محاكم متخصصة بغية إتمام العمل القضائي مثل القانون رقم ٢٠١٧ الصادر مؤخراً والقاضي بإحداث محاكم متخصصة بالقضايا البحرية، موضحاً أن العمل جار على زيادة عدد العاملين وفرق الوزارة بالقضاة المؤهلين والأحكام والاختصن. وأعلن الوزير أنه سيتم قريباً إلغاء فحص الامتعة في مسابقة اختيار القضاة لأنه قد يعتمد على الحظ أو الغش، موضحاً أن من يجتازوا الامتحان التحريبي يخضعوا لمقابلة شفوية أمام مجلس القضاء الأعلى لتأكد من معلوماتهم القانونية والمهنية وقوة شخصيتهم وطلاقتهم وقرنتهم على النطق والتفاعل وسرعة البديهة وذلك بهدف اختيار الأتقأ منهم لقبوله في المعهد العالي للقضاء.

التحتية وأتمتة العمل القضائي والإداري في المحافظات، مؤكداً أن الوزارة توي أهمية كبيرة لتعزيز ومشروعات إجراءات التقاضي وتسريعها وخلق الثقة بين المواطنين والقضاء. وأشار الشعار إلى تشكيل الوزارة للجان اختصاصية لتعديل القوانين والتشريعات وتحديثها مثل قانون العقوبات العام وقانون مكافحة الإرهاب وقانون مكافحة المخدرات وغيرها من القوانين، مؤكداً أن إدارة التفتيش القضائي تعمل على ضمان التطبيق الصحيح للتشريعات والقوانين وحسن البت في الدعاوى ولا سيما أنها تضم قضاة ذوي كفاءة ومهنية وخبرة عالية ويتمتعون بالنزاهة والشفافية. وبين الشعار أن من أولويات عمل الوزارة الوصول إلى قضاء تخصصي، متوقفاً

## ٢ صالات جديدة للسورية للتجارة في اللاذقية

عبيرسمير محمود

كشفت مديرية فرع المؤسسة السورية للتجارة في اللاذقية سامي هليل

لـ«الوطن» عن افتتاح ثلاث صالات جديدة في مناطق دوير وشفرة، لافتاً إلى التحضير لافتتاح صالة في بنجارو.

وأكد هليل توافر جميع المواد الغذائية في صالات المؤسسة، نافية ما يشاع عن نقص في مادة السكر، التي كما ذكر بأنها راكمدة في فروع المؤسسة وتباع بـ ٢٣ ليرة للكيلو الواحد.

ولفت مدير فرع المؤسسة للتجارة إلى أن فروع المؤسسة كافة تعمل في الإيواء إلى منازلهم بينت الوزارة أنه من خلال المتابعة تبين أن العدد يصل إلى نحو ٤٠ ألف مواطن عادوا إلى بيوتهم في الغوطة الشرقية بعد تطهيرها من المجموعات الإرهابية.

ولفت مدير فرع المؤسسة السورية للتجارة إلى أن فروع المؤسسة كافة تعمل في الإيواء إلى منازلهم بينت الوزارة أنه من خلال المتابعة تبين أن العدد يصل إلى نحو ٤٠ ألف مواطن عادوا إلى بيوتهم في الغوطة الشرقية بعد تطهيرها من المجموعات الإرهابية.

## ١٠٥ آلاف مواطن من الغوطة استقبلتهم مراكز الإيواء في ريف دمشق و٤٠ ألفاً عادوا إلى بيوتهم في الغوطة الشرقية

### القادري: نقدم الدعم لكل المتضررين في مراكز الإيواء والمستضفين ومن لم يخرجوا من بيوتهم

محمود الصالح

كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريمه القادري عن استقبال ١٠٥ آلاف مواطن في مراكز الإيواء من جميع مناطق الغوطة المحررة خلال الشهر الماضي، بعد أن اتخذت الوزارة والجهات المعنية كافة الاستعدادات المطلوبة لتأمين الإقامة المناسبة للمواطنين الذين اختلطتهم المجموعات الإرهابية لسبع سنوات. وأكدت القادري لـ«الوطن» أن الوزارة ولجنة التنمية البشرية في رئاسة مجلس الوزراء إضافة إلى الجهات المعنية استعدت لاستقبال جميع المواطنين الذين خرجوا من المناطق الساخنة ابتداء من المعابر وحتى مواقع إقامتهم،

إذ تم تجهيز ١٣ مركز إيواء لاستقبال المواطنين وتوفير جميع الخدمات المطلوبة. وجاء تصريح الوزيرة بعد اجتماعها مع ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في دمشق بحث خلاله خطط وبرامج العمل بين الوزارة والصندوق باعتباره أحد الشركاء في تقديم الخدمات وتنفيذ برامج الوزارة في مجال الخدمات الاجتماعية وكل ما يخص المرأة والأطفال والصحة الإنجابية. وأشارت الوزيرة خلال حديثها مع ممثل الصندوق إلى اهتمام الوزارة بالتركيز على تحويل مراكز الإقامة المؤقتة إلى مراكز إنتاجية من خلال إحداث ورش عمل إنتاجية في كل مركز بهدف تنمية مهارات الأفراد وللحصول على فرص

عمل وتحويل الزمن الذي تقضيه الأسرة في هذا المركز إلى زمن منتج بما يحقق تطلعات الوزارة لتحسين واقع الأسرة السورية. وتطرقت الوزيرة إلى علاقة الصندوق مع الجمعيات التي تشرف عليها الوزارة ودعت أن تكون المشروعات التي تغذيها هذه الجمعيات والصندوق مشروعات مركبة، ودعت إلى توسيع قاعدة عمل المراكز الإنتاجية من خلال عدة مستويات ومعايير واضحة لتحقيق الاستفادة الأكبر وتوسيع نطاقها لتصل إلى المناطق التي تم تحريرها مؤخراً في دير الزور وريف دمشق. وفي رد على سؤال «الوطن» حول الإجراءات المتخذة فيما يتعلق في الغوطة بينت القادري أنه منذ اليوم